هو أخوكَ زيدٌ) انتزعت زيداً من الصلة وجعلتَ موضعهُ (هو) فرجع إلى (الذي) والذي هُو زيدٌ على ما بينت فيما تقدم وإن أخبرت عن الأخ .

قلت : (الذي زيد هو أخوكَ) جعلتَ (هو) مكان الخبر كما كان في أصل المسألة ولا يجوز هذا التقديم والتأخير لأنهُ ملبسٌ .

وتقولُ : (أنتَ منطلقٌ) للذي تخاطبُ وإن أردتَ أن تخبر عن المخاطب قلت : (الذي هو منطلق أنت) وإن أخبرتَ عن منطلق قلت الذي أنت هو منطلقٌ وإنْ أخبرتَ عن المضمر في (منطلقٍ) لم يجز لأنكَ تجعل مكانهُ ضميراً يرجعُ إلى (الذي) ولا يرجع إلى المخاطب فيصيرُ المخاطب مبتدأً ليس في خبره ما يرجع إليه وإذا قلت : (زيدٌ ضربته) فأخبرت عن (زيدٍ) أقمت مقامه (هو) فقلت : (الذي هو ضربتهُ زيدٌ) فهو يرجع إلى (الذي) والهاءُ في (ضربتهُ) لم يجز لأنكَ تصيرُ إلى أن تقول : (الذي زيدٌ ضربتهُ هو) فإن جعلت الهاء التي في (ضربتهُ) ترجع إلى (زيدٍ) لم يرجع إلى (الذي) شيءٌ وإن رددته إلى (الذي) لم يرجع إلى (زيدٍ) شيءٌ .

قال المازني : هل يجوز أن أحملَ هذا على المعنى لأنّ زيداً هو الذي في المعنى فإن ذلك أيضاً غير جائز لأنك لا تفيدُ حينئذ بالخبر معنى ولا يجوز الإِخبار عن (ضربتهُ) في هذه المسألة لأنه فعلٌ وجملةٌ والأفعال والجملُ لا يخبر عنها لأنك إذا أخبرتَ احتجت أن تضمر ما تخبرُ عنهُ والفعلُ لا يضمرُ وكذلكَ الجملةُ لأن ذلك محالٌ وإذا قلت زيدٌ ذهب عمروٌ إليهِ جاز أن تخبر عن زيدٍ فتقول : (الذي هو ذهبَ عمروٌ إليه زيدٌ) لأنك تجعل الهاء التي في (إليه) يرجع إلى (هو) وتجعلُ (هو) يرجع إلى (الذي) وإن أخبرت عن (عمروٍ) فجائزٌ .

فتقول : (الذي زيدٌ ذهبَ إليه عمروٌ) وتجعل للفاعل في (ذهب) ضميراً